

Document: EB 2020/131(R)/INF.6  
Date: 7 December 2020  
Distribution: Public  
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

موجز مقترحات المشروعات والبرامج التي تمت  
مناقشتها خلال مشاورات المجلس التنفيذي  
المنعقدة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

**Deirdre Mc Grenra**

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية  
والعلاقات مع الدول الأعضاء  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

**Donal Brown**

نائب الرئيس المساعد  
دائرة إدارة البرامج  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2448  
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

**Edward Heinemann**

المستشار التقني والسياساتي الرئيسي  
لنائب الرئيس المساعد  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2398  
البريد الإلكتروني: e.heinemann@ifad.org

**Tim Balint**

كبير المستشارين التقنيين  
لنائب الرئيس المساعد  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2790  
البريد الإلكتروني: t.balint@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة

روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

للعلم

## أولا- مقدمة

- 1- عُقدت في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 مشاورات للمجلس التنفيذي بشأن مقترحات المشروعات والبرامج المقرر تقديمها إلى المجلس في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة. وتعكس هذه الوثيقة مداولات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي.
- 2- وحضر المشاورات ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي عن أنغولا، والكاميرون، وكندا، والجمهورية الدومينيكية، ومصر، وفرنسا، واليابان، وهولندا، ونيجيريا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وحضر ممثلو الدول الأعضاء عن بوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وإريتريا، وليبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، كمراقبين. وانضم ممثلون عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي إلى جلسة بعد الظهر، لمناقشة تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في البرنامج الإقليمي لمنطقة الساحل. وقد ترأس المشاورات نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج، وقد حضرها أيضا مدراء الشعب الإقليمية، وسكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.
- 3- وكان الهدف من المشاورات إتاحة فرصة لممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي لإجراء نقاش متعمق حول عمليات الصندوق وبالتالي إتاحة مزيد من الوقت في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي لتخصيصه للمسائل الاستراتيجية. ونوقشت أثناء المشاورات ثمانية مقترحات لمشروعات في أربعة أقاليم، بما فيها خمسة مشروعات استثمارية جديدة، وبرنامجان إقليميان، ومقترح واحد لإعادة الهيكلة. وتبلغ القيمة الإجمالية لمقترحات المشروعات المقدمة 211 مليون دولار أمريكي من تمويل الصندوق و267 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك.
- 4- وستنفذ هذه المشروعات في المناطق المتأثرة بعدة مسائل، من بينها النزاع وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19. واستجابة لذلك، يبتكر الصندوق للتغلب على هذه المسائل في شكل برامج إقراضية إقليمية جديدة في أفريقيا الغربية ومن خلال نموذج مبتكر للتمويل في البرازيل. ومن اللافت للنظر أيضا مشروع اليمن الذي يعيد مشاركة الصندوق في هذا البلد الذي أثر عليه النزاع وبات في حاجة واضحة إلى دعم الصندوق بعد تعليق الحافطة لمدة خمس سنوات. وأعربت إدارة الصندوق عن تقديرها للفرصة التي أتاحت لها للتباحث مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي وجمع مدخلاتهم وتوجيهاتهم بشأن جميع المشروعات، ولا سيما المشروعات في هذه المجالات الجديدة والمبتكرة.
- 5- ورحب ممثلو الدول الأعضاء بفرصة التركيز على المشروعات فقالوا إنهم يؤيدون مقترحات المشروعات ويقدرّون العروض والمعلومات الأساسية المقدّمة من الإدارة والموظفين. وأعربوا بصفة خاصة عن اهتمامهم بالمبادرتين الإقليميتين وتحمسهم لهما، وقالوا إنهم يأملون أن تحفز المبادرتان اتخاذ مزيد من المبادرات في المستقبل. واتفقت الإدارة وممثلو الدول الأعضاء على أن استقرار الدروس وإدماجها سيكونان مفتاحا لتسخير هذه الإمكانيات التحفيزية، وهو ما ينطبق أيضا على المبادرة الرائدة في البرازيل. وتناولت الإدارة أيضا تحديات تصميم هاتين المبادرتين الإقليميتين وأوضحت أن ثمة حاجة إلى استعراض عمليات الصندوق، بما في ذلك استخدام المنح العادية وحجمها، ومناقشة التغييرات المحتملة في العمليات الحكومية لتيسير اتخاذ مزيد من هذه المبادرات في المستقبل. وأحاطت الإدارة أيضا بالفوائد المحتملة لاستحداث نهج استراتيجية رفيعة المستوى لتوجيه هذه المبادرات الإقليمية.
- 6- وكان النظر في المخاطر موضوعا رئيسيا أثناء المناقشات - ولم يكن ذلك بالأمر المستغرب في ظل الأوضاع المحفوفة بتحديات فريدة التي ستنفذ فيها هذه المشروعات. وتشمل هذه المخاطر ندرة المياه في جمهورية تنزانيا المتحدة، وزيادة التكتيف الزراعي في البرازيل، والمخاطر الأمنية في منطقة الساحل. وسلط الأعضاء الضوء على أهمية الاستراتيجيات السليمة لإدارة المخاطر، ونوّها بعمل الصندوق في تعزيز رصد المخاطر والإبلاغ عنها على المستوى القطري. واتفق الممثلون والإدارة على ضرورة ضمان أعلى معايير الضمانات

الاجتماعية والبيئية لهذه المشروعات.

7- وأتاحت المناقشات لموظفي الصندوق فرصة توضيح الجوانب المهمة الأخرى للمشروعات، بما فيها استراتيجيات الخروج، والعمل مع القطاع الخاص، ومسارات الأثر بالنسبة للمرأة، والعمل مع الحكومات المحلية والشركاء. وأحاط الصندوق علما بالحاجة إلى ضمان تناول هذه الجوانب بصورة سليمة في وثائق التصميم وتعزيز الروابط والشراكات من أجل تعظيم الكفاءة والأثر.

## ثانيا- مقترحات المشروعات والبرامج

8- ناقش المشاركون المقترحات الواردة أدناه وأعربوا عن تأييدهم لموافقة المجلس التنفيذي عليها في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة. وسيجري تحديث هذه الوثيقة بعد جلسة المجلس الرسمية لتعكس أية تعليقات إضافية أدلى بها ممثلو الدول الأعضاء في ذلك الوقت.

## ألف- أفريقيا الشرقية والجنوبية

### إريتريا - مشروع التنمية الزراعية المتكاملة (EB 2020/131/R.5)

9- يراعي هذا المشروع قضايا التغذية والشباب، ويموله الصندوق بمبلغ 37 مليون دولار أمريكي. وتتمثل غايته في الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي والتغذوي للأسر الريفية من خلال تحسينات مستدامة في الإنتاج الزراعي والربحية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وأشاد ممثلو الدول الأعضاء بتصميم المشروع، ولا سيما تركيزه على النساء والشباب واستعادة مستجمعات المياه. وطُرحت عدة نقاط، بما في ذلك التغطية المنخفضة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلد، والحاجة إلى دعم عملية الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص التمكين الاقتصادي للشباب. وسلط الممثلون الضوء أيضا على الحاجة إلى تحسين الضمانات الاجتماعية والبيئية، والمساءلة، والشفافية كجزء من مصفوفة المخاطر. وطُلبت أيضا إيضاحات بشأن انخراط المشروع مع القطاع الخاص. وأكدت الإدارة أنها ستعمل مع منظمة العمل الدولية لتنفيذ الضمانات الاجتماعية والبيئية، كجزء من المشاركة الأولى مع الحكومة في إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، وأنها ستستخدم خدمات تنمية الأعمال لتنمية القطاع الخاص تدريجيا على المستوى المحلي.

### جمهورية تنزانيا المتحدة- برنامج تنمية الزراعة ومصايد الأسماك (EB 2020/131(R)/R.13)

10- يُعالج هذا البرنامج الجديد المراعي للتغذية والذي يموله الصندوق بمبلغ 59 مليون دولار أمريكي ما يواجهه القطاع من تحديات رئيسية في سلاسل قيمة البذور ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ويعزز في الوقت نفسه قدرة المؤسسات العامة وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص. وطلب ممثلو الدول الأعضاء إيضاحات بشأن تعقد المشروع، واستراتيجية الخروج، ومخاطر مزاحمة القطاع الخاص، والمواءمة مع الحكومة المحلية ومراكز البحوث ذات الصلة، ومبررات الاستثمار في تنمية الأسواق المحلية للأسماك وبذور المحاصيل. ولوحظ أيضا خطر الاستغلال المفرط للموارد السمكية، وكذلك الحاجة إلى إدراك ندرة المياه كعائق رئيسي أمام إنتاج المحاصيل. وأوضحت الإدارة أن التركيز على الأسماك وبذور المحاصيل كثيفة المغذيات يُشكل جزءا من نهج قائم على النظم الغذائية المتكاملة لخفض تكلفة البروتين، مشيرة إلى إعطاء الأولوية للمحاصيل التي تتمتع فيها المرأة بميزة نسبية. وأكدت الإدارة أيضا أن المشروع سيسعى إلى زيادة الروابط بين الحكومة والقطاع الخاص على طول سلسلة إمدادات البذور، وأنه سيعمل مع مراكز البحوث الرئيسية أثناء التنفيذ.

## باء- أمريكا اللاتينية والكاريبية

### البرازيل: مشروع غرس الصمود في مواجهة تغير المناخ في المجتمعات الريفية في الشمال الشرقي (EB 2020/131/R.6)

11- يُمَثِّل ذلك مشروعاً مبتكراً يجمع بين التمويل بقرض من الصندوق والتمويل المشترك بما قيمته 99.5 مليون دولار أمريكي من الصندوق الأخضر للمناخ. وينتهج المشروع طريقة فريدة في التمويل، إذ سيجري إصدار قرض الصندوق لمصرف تنمية برازيلي بموجب ضمان سيادي. وتم تعميم المشروع بالكامل باعتباره مشروعاً يُحقَّق تحوُّلاً جنسانياً، ويراعي الشباب والتغذية، مع تخصيص 94.4 في المائة من موارد الصندوق للتمويل المناخي. ويستفيد المشروع من خبرة الصندوق الراسخة في البرازيل في استخدام نُظُم الحراجة الزراعية ومجموعة من تكنولوجيات جمع المياه وتخزينها، واستخدام هاتين المجموعتين من التدخلات لزيادة قدرة المزارعين على الصمود في مواجهة التغيُّرات المناخية. ومن بين المجالات الأخرى، طلب ممثلو الدول الأعضاء إيضاحات بشأن شروط التمويل، وخطر زيادة التكاليف، والتحديات التي تواجهها النساء، ولا سيما التحديات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي. وأوضحت الإدارة أن التمويل سيكون بشروط عادية، ولكن المستفيدين سيحصلون على منح. وأضافت أن المشروع سيسعى إلى معالجة مسائل حيازة المرأة للأراضي من خلال مكوّن المساعدة التقنية، وأشارت إلى أن مخاطر التكاليف معروفة تماماً وستجري معالجتها؛ ولن يوسِّع المشروع الحدود الزراعية وسييسعى إلى إنشاء نُظُم تدعم في الواقع استعادة النظام الإيكولوجي.

## جيم- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

### اليمن: مشروع تنمية سبل العيش الريفية (EB 2020/131(R)/R.7)

12- يدعم الصندوق هذا المشروع بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي من موارد المنح، بالإضافة إلى 10 ملايين دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية. وعلى الرغم من تعليق حافظة الصندوق في اليمن منذ عام 2015 لدواعٍ قاهرة، وافقت الإدارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 على تخصيص أموال هذه المنح العادية، نظراً للحاجة الملحة في البلد الناشئة عن النزاع الدائر ومستويات الفقر المثيرة للقلق. ويهدف المشروع إلى تحسين الأمن الغذائي ودخل أسر صغار المزارعين من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية من خلال منظمة الأغذية والزراعة كشريك منفذ. وأشاد ممثلو الدول الأعضاء بهذه الخطوة المهمة نحو إعادة مشاركة الصندوق، معربين عن تقديرهم للتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للتغلب على مخاطر التنفيذ، ولكنهم طلبوا أيضاً توضيح سبب إعادة مشاركة الصندوق في البلد في هذا الوقت، ومبررات استخدام موارد المنح. ومن بين تعليقات أخرى، طلب الممثلون أيضاً إيضاحات بشأن استراتيجية الخروج، والتركيز على المنظور الجنساني، والمواءمة مع عمل الوكالات الأخرى، والمخاطر الخاصة بكل منطقة. وأكدت الإدارة أن الصندوق، في إطار استجابته للطلبات المتكررة من الحكومة، يبحث منذ عام 2016 كيفية إعادة انخراطه في اليمن وأن الظروف باتت الآن مواتية لتكميل المساعدات الإنسانية بمساعدة إنمائية. وأوضحت أن تخصيص المنحة يتماشى مع استراتيجية الصندوق بشأن البلدان في السياقات الهشة، وأن ذلك كان الخيار الوحيد نظراً لحالة مديونية البلد. وأضافت أن المشروع شمل تدخلات مجتمعية ناجحة ظلت مستمرة أثناء النزاع، وأنها حددت عدة مسارات واقعية لتحقيق أثر جنساني في هذا السياق.

## دال- أفريقيا الغربية والوسطى

### جمهورية أفريقيا الوسطى: مشروع تحسين الإنتاجية والوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية في مناطق السافانا (EB 2020/131(R)/R.9)

13- سيدعم الصندوق هذا المشروع بتمويل قدره 22 مليون دولار أمريكي لتغطية جميع مواضيع التعميم الأربعة، مع التركيز بقوة على تشييد الطرق، والري، والبنية التحتية للتخزين والحفظ، إلى جانب خدمات الإرشاد الريفي. وصنفت إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي هذا المشروع بأنه من الفئة ألف. ولوحظت أثناء المناقشة فوائد تركيز المشروع على عمالة الشباب، وكذلك الحاجة إلى توشي العناية بشأن المخاطر البيئية. وأوضحت الإدارة أن جهودا موسعة بذلت في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع من أجل التخفيف من هذه المخاطر ولضمان سلاسة التنفيذ. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن المشروع سيستخدم مرفق التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات من أجل تجنب حالات تأخر التنفيذ بناء على الدروس المستفادة من المشروعات المماثلة في الماضي.

### النيجر: مذكرة رئيس الصندوق: إعادة الهيكلة المقترحة للمشروعات في جمهورية النيجر (EB 2020/131(R)/R.10)

14- يدعو هذا المقترح إلى إجراء عملية إعادة هيكلة تغطي ثلاثة مشروعات نشطة في النيجر،<sup>1</sup> وتتطلب في كل حالة إعادة تصنيف فئة إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي من الفئة باء إلى الفئة ألف. ويمثل ذلك أول مقترح من نوعه يُعرض على المجلس التنفيذي نظرا لأنه عملية إعادة هيكلة من المستوى 1 تتطلب استعراضا من المجلس. وتم أيضا إجراء استعراض من جانب لجنة التقييم في 22 أكتوبر/نشرين الأول 2020. ويرتبط الطلب في اثنين من المشروعات بالحاجة إلى إصلاح أكثر من 10 كيلومترات من الطرق، وأما الآخر فيتعلق بإعادة التصنيف بسبب التشريع البيئي الحكومي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ بعد تصميم المشروع وينص على معايير أكثر صرامة مما في المبادئ التوجيهية لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي التي يُطبقها الصندوق في مجال تشييد السدود الصغيرة. وطلب الممثلون إيضاحات بشأن أثر تكلفة العمل المقترح على السدود الصغيرة. وأوضحت الإدارة أن التكاليف لن تكون كبيرة وسيكون من السهل تغطيتها من الموارد الحالية.

### بنن وتوغو: البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية (EB 2020/131(R)/R.11)

15- تُمثل هذه العملية واحدة من أولى عمليات الإقراض الإقليمية التي تعرض على المجلس التنفيذي. وتهدف المبادرة التي يمولها الصندوق بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى تمويل مشترك محلي ودولي (من صندوق الأوبك للتنمية الدولية)، إلى تحقيق زيادة كبيرة في الدخل والتنوع التغذوي للأسر الريفية في بنن وتوغو، مع الاستفادة من الفرص الكبيرة لتجارة الأغذية في المناطق العابرة للحدود، والحاجة إلى إضفاء صفة رسمية على ممرات التجارة. وتشمل المبادرة تمويلا مناخيا، وتُصنّف بأنها تُحقق تحولا جنسانيا، وتراعي قضايا التغذية والشباب، وستشمل مكونا يركز بقوة على الحوار السياساتي. وأشارت الإدارة إلى دور الحكومتين في التمكين من تحقيق هذه المبادرة، وأضافت أن مرونة مرفق منح الصندوق تسهم أيضا بدور رئيسي في هذا الصدد. وهنا ممثلو الدول الأعضاء الصندوق والحكومتين على هذا المشروع المبتكر، وسلطوا الضوء على إمكاناته كحافز لمبادرات مماثلة عابرة للحدود في بلدان أخرى. وركزت التعليقات الأخرى على ما إذا كانت المبادرة تُشكل جزءا من نهج استراتيجي أوسع في الإقليم، والطريقة التي سيتغلب بها المشروع على الحواجز التي تواجهها النساء في التجارة عبر الحدود، وأهمية مشاركة المواطنين. وأوضحت الإدارة

<sup>1</sup> المشروعات الثلاثة هي: (1) برنامج تنمية الزراعة الأسرية في مناطق مارادي وتاهوا وزيندر؛ (2) برنامج تنمية الزراعة الأسرية في منطقة ديفا؛ (3) مشروع تعزيز صمود المجتمعات الريفية في وجه انعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

أنه ربما سيجري النظر في الأخذ بنهج استراتيجي أوسع في المستقبل، مضيفاً أن العمل من خلال منظمات المزارعين وشبكاتهم سيكون عاملاً رئيسياً لتيسير مشاركة المواطنين وتحقيق آثار تحويلية لصالح النساء. وأكدت الإدارة أيضاً أنها ستسعى إلى دمج الدروس المستفادة من هذه العملية، بما يشمل الحاجة إلى إعادة تصميم العمليات الداخلية لتيسير هذا النوع من المبادرات.

**بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وجمهورية السنغال: البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19، والنزاعات وتغير المناخ (EB 2020/131(R)/R.8)**

16- يمثل هذا البرنامج عملية إقليمية فريدة تشكّلت من خلال شراكة تقنية ومالية بين أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق، وبرنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومرفق البيئة العالمية، انطلاقاً من المزايا النسبية لكل مؤسسة من أجل دعم بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل<sup>2</sup> والسنغال. وتهدف المبادرة إلى تحسين الفرص الاقتصادية للمنتجين الريفيين وسبل معيشتهم عن طريق زيادة قدرتهم الإنتاجية (مع التركيز على الأسواق العابرة للحدود)، ودعم النظم الغذائية المستدامة، وزيادة تماسك النسيج الاجتماعي، وبناء السلام. وسيُسهَم الصندوق بشريحة أولى قدرها 43 مليون دولار أمريكي. وتُمثّل المبادرة مرحلة أولى في سلسلة طويلة من جهود الدعم المبذولة في الإقليم من جانب الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وأبدى الأعضاء تأييدهم القوي للمبادرة، وقالوا إنهم يدركون الجهود التعاونية التي تبذلها الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وشارك في المناقشات أيضاً ممثلون من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وقدموا تعليقات أولية وكذلك ردوداً على التساؤلات. وأبدى الأعضاء اهتماماً كبيراً بالمشروع وأعربوا عن تأييدهم له بصفة عامة. ومن بين التعليقات الكثيرة، طلب الممثلون توضيحاً بشأن إسهامات كل وكالة، والإدارة العامة للمشروع، وترتيبات الرصد والتقييم، وأكدوا أهمية تعبئة موارد أخرى لتعميق المبادرة. وأوضحت الإدارة وممثلو الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها أنهم يتوقعون مواجهة تحديات أثناء استهلال المشروع نظراً لتعقده والحاجة إلى التنسيق بين الوكالات والحكومات. غير أن الكثير من البنية التحتية التي يحتاج إليها المشروع موجودة بالفعل بفضل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. وأكدت الإدارة أيضاً أنها تقوم حالياً بوضع خطة لتعبئة مزيد من الموارد، وخاصة موارد المنح، للمساعدة على تيسير المشروع، وتعكف أيضاً على تحديد تفاصيل التنفيذ ومراحله.

<sup>2</sup> بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي: بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.